د. محمد الخليفي عميد كلية القانون:

حوار واشنطن انتصر لسيادة وأمن قطر

يشير د. محمد عبدالعزيز الخليفي عميد كلية القانون بجامعة قطر، إلى أن الحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي المنعقد في واشنطن انتصر لسيادة قطر وحقها في التصدي لأية تهديدات خارجية، فيما تعهدت أمريكا بتنفيذ التزاماتها وفقاً للمعاهدات والاتفاقيات بالدفاع عن أمن وسيادة قطر ضد أية تهديدات خارجية.

وقال: من المبادئ المقررة في القانون الدولي مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول وقد أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها على هذا المبدأ (المادة الثانية - البند الأول) وذلك بتقريرها تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وفق عدد من المبادئ في مقدمتها المساواة في السيادة بين الجميع في الحقوق والواجبات أمام القانون الدول.

وقال: ومفاد هذا المبدأ أن الدول جميعاً متساوية في الحقوق والواجبات أمام القانون بغض النظر عن حجم الدولة أو عدد سكانها أو قوتها ومكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وأن سيادة الدولة تعني استقلالية الدولة في ممارسة كافة شؤونها الداخلية والخارجية والتعبير

عن إرادتها الذاتية والخضوع المباشر لأحكام القانون الدولي.

وقال: من الحقوق السيادية الطبيعية والقانونية الأساسية المقررة في مختلف النظم القانونية، بما فيها النظام القانوني الدولي، حق الدفاع الشرعي عن النفس. وهو المبدأ الذي أكدت عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بتقريرها أن لكافة الدول الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسها (بمفردها، أو بطريقة جماعية أي متحالفة مع دولة أو دول أخرى) إذا وقعت ضحية عدوان مسلح فعلي.

المادة 51 المشار إليها في حق الدفاع الشرعي وفق الضوابط المستقر عليها في المادة والتي تضمنتها أساساً في أن يحاط مجلس الأمن علماً بأعمال الدفاع وأن تتوقف هذه الأعمال فور تدخل مجلس الأمن بالتدابير اللازمة ووقف العدوان.

وحتى تمارس الدولة حقها في الدفاع الشرعي من المفترض طبيعياً وقانونياً امتلاكها لكل مقومات القوة اللازمة والكافية للدفاع الشرعي، أي لرد العدوان الأجنبي. ولذلك لم ينكر أحد، لا فقها

ولا عملا، حق الدولة في أن تزود قوتها العسكرية بكل أنواع الأسلحة، عن طريق الإنتاج أو الشراء وتطويرها بالقدر الذي يمكنها من مواجهة القوة العسكرية للمعتدي. ويتم كل ذلك، في حدود ما هو مشروع وفق الاتفاقات الدولية واستبعاد أسلحة الدمار الشامل.